هيئة الأمم المتحدة للمرأة

لكل النساء والفتيات

BEIJING +30

مراجعة حقوق المرأة بعد 30 عاما من إعلان بيجين

اقتباس مقترح: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). 2025. *مراجعة حقوق المرأة بعد 30 عامًا من إعلان بيجين*. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

يوجز هذا المنشور *مراجعة وتقييم حالة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة*، الذي صدر عن الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2025 (E/CN.6/2025/3/Rev.1).

يمكن تحميل هذا الملخص ومصادر أخرى من: https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2025/03/womens-rights-in-review-30-years-after-beijing.

ISBN: 9789211544640

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2025. جميع الحقوق محفوظة.

تم إعداد هذا المنشور بفضل الدعم السخي من صندوق الأمم المتحدة للسلام والتنمية. تعبر الآراء الواردة عن آراء المؤلف (المؤلفين) فقط ولا تعبر بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

من إنتاج: قسم البحوث والبيانات، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
تحرير المحتوى: غريتشن لوخسينغر
التحرير اللغوي: تينا جونسون
الترجمة إلى الفرنسية: أنجلين هادمان
الترجمة الإسبانية: رامون أوليفاريس سانز
التصميم: وكالة The Visual Agency
صورة المقدمة: © إيفان شنايدر

الصور المستخدمة في قسم أصوات نسوية من أجل مستقبل نسوي:
ليديا ألبيسار دوران: © مجموعة Coyotas Narradoras Audiovisuales
سيلين بونير بعدسة: © جان-لوك بيريار
إستير موارا مويرو: © حملة S4HL في السنغال
زهرة نادر بعدسة: © هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ريان براون
عائشة نجيب بعدسة: © ماري جاكومين (اقتباس: © مقابلة مع مؤسسة راجا)
ستيفاني باتشيكو بعدسة: © هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ريان براون
بيفرلي باليسا ديتسي بعدسة: © لورين موليغان/صحيفة الغارديان
إيبول بوايو بعدسة: © مايري فيجر

مراجعة حقوق المرأة بعد 30 عاما من إعلان بيجين

المحتويات

تمهيد 4

مقدمة 6

بالأرقام: مكاسب غير متكافئة في المساواة بين الجنسين 8

1. التنمية الشاملة والازدهار المشترك والعمل اللائق 10

2. القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية 12

3. التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية 14

أصوات نسوية من أجل مستقبل نسوي 16

4. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي 18

5. مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع 20

6. الحفاظ على البيئة والإجراءات المتعلقة بالمناخ وبناء القدرة على التكيف 22

جدول أعمال بيجين+30: من أجل جميع النساء والفتيات 24

الحواشي والمراجع 29

تمهيد

سيما بحوث

المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة

على الرغم من أننا لم نحقق بعد عالمًا تسوده المساواة الكاملة لجميع النساء والفتيات، إلا أن هذا ما تخيله المجتمع الدولي بأسره في إعلان ومنهاج عمل بيجين عام 1995. وكان هذا الاتفاق المحوري، الذي أقرته 189 حكومة، بمثابة خارطة طريق لتحقيق المساواة بين الجنسين ولا يزال يمثل شهادة دائمة على التضامن والالتزام على صعيد متعدد الأطراف.

وإننا نُدرك اليوم، كما أدركوا في الماضي، أن عالمًا تتحقق فيه المساواة بين الجنسين هو أمر ممكن وقابل للتحقيق، إذا تحركنا بفاعلية وحسم. ورغم أن عدم المساواة بين الجنسين أحد أبرز التحديات في عصرنا، إلا أنها تمثل أيضًا فرصة لا مثيل لها لإحداث تحوّل جذري في المجتمعات. تمثل الذكرى الثلاثين لمنهاج عمل بيجين في عام 2025 فرصة لتأمل التقدم المحرز وتسريع وتيرة العمل. لقد انتهزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه الفرصة للتفاعل مع شركائها، مستفيدةً من تجاربهم لتشكيل وتوجيه المرحلة المقبلة من جهودها. وتمثل هذه المراجعة أكثر التقييمات العالمية شمولاً للتقدم المُحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين حتى الآن، ويُلخّصها هذا التقرير، مما يثبت استمرار أهمية المنهاج. تؤكد المساهمات المقدمة من 159 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمشاركة الواسعة في المراجعات الإقليمية، أن المساواة بين الجنسين أمر جوهري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

وفي ضوء هذه النتائج والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات جريئة، أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جدول أعمال بيجين+30. إذ يرتكز في أساسه على منهجية "1+6" التي تتألف من ستة إجراءات محورية لتعزيز المساواة بين الجنسين: سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛ وضع النساء في مركز التنمية الاقتصادية المستدامة؛ إنهاء العنف ضد النساء؛ تعزيز القيادة النسائية في صنع القرار؛ زيادة المساءلة في مجالات السلام والأمن والعمل الإنساني؛ والسعي لتحقيق العدالة المناخية. أما الرقم "1+" فيشير إلى أهمية إشراك الشباب في هذه الجهود. ومن خلال إدماج الشباب في جميع الإجراءات الستة، فإننا نضاعف تأثيرها ونعزز من قدرة القرارات الحالية على تشكيل مستقبل أفضل للعالم.

تؤكد الاتفاقيات الدولية الحديثة، مثل ميثاق المستقبل، على دعوة منهاج عمل بيجين لاحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ولقد التزمت الحكومات بإزالة الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق تحقيق المساواة للنساء والفتيات. وبعد مرور ثلاثين عامًا، لا يزال إعلان ومنهاج عمل بيجين منارة للأمل ونداءً ملحًا لاتخاذ الإجراءات. كما يدعونا هذا الإعلان، إلى تجديد التزامنا، وتحمل المسؤولية، وزيادة الاستثمارات بشكل عاجل. يمثل هذا خارطة طريقنا نحو عالم يسوده التكافؤ بين الجنسين لجميع النساء والفتيات، عالمٍ يرتكزُ على الحقوق والمساواة والتمكين.

“ رغم أن عدم المساواة بين الجنسين هي أحد أبرز التحديات في عصرنا، إلا أنها تمثل أيضًا فرصة لا مثيل لها لإحداث تحول في المجتمعات.

مقدمة

في عام 1995، اعتمدت 189 حكومة بالإجماع إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد أصبح المنهاج أكثر الخطط شمولاً ورؤية على الإطلاق فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات، حيث يشكل المفتاح الأساسي لبناء مجتمعات تتسم بالسلام والرخاء والشمولية لكل أفراد المجتمع.

تم اعتماد منهاج عمل بيجين في وقت ساد فيه الأمل والتضامن، حيث كانت المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان تزداد قوة، وكانت الحركات الاجتماعية تنهض وتسير قدمًا من أجل الحقوق والعدالة. غير أن الذكرى الثلاثين لهذا الإعلان تحل في عام تواجه فيه البشرية تحديات خطيرة تشمل: الاقتصادات الهشة، وحالة الطوارئ المناخية، ومستويات غير مسبوقة من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية، وتراجع الديمقراطية وتصاعد الهجمات ضد المساواة بين الجنسين.

وفي ظل هذه الظروف، توفر هذه الذكرى السنوية فرصة لتقييم الوضع الراهن. وبإشراف ورعاية الأمين العام للأمم المتحدة، اجريت المراجعة العالمية الأكثر شمولاً وتفصيلاً في مجال المساواة بين الجنسين والعوائق التي تحول دون تحقيقها، وذلك استنادًا إلى دراسات وتقييمات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية شملت 159 دولة.

ويعرض الملخص التالي أبرز المنجزات والدروس المستفادة إلى جانب الإجراءات التي يلزم اتخاذها بشكل عاجل في المرحلة المقبلة.

الخطوات المحورية والعوائق الرئيسة

تؤكد المراجعة على أن الدول قطعت خلال السنوات الخمس الماضية أشواطًا عديدة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها. فنحو 88 في المائة من هذه الدول سنت قوانين وأنشأت خدمات للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وقد حظرت معظم الدول التمييز في التوظيف، وتعمل 44 في المائة منها على تحسين جودة التعليم والتدريب والتعلم على مدار حياة النساء والفتيات. كما تدرس المزيد من الدول في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى تأثير التدهور البيئي على النساء والفتيات وتنعكس المساواة بين الجنسين على خططها للعمل المناخي. ورغم كل هذا لا يزال التمييز القائم على النوع الاجتماعي متجذرًا بعمق في في هياكل الاقتصادات والمجتمعات. ولهذا السبب، لا تزال الفجوات الواسعة وغير العادلة قائمة في توزيع السلطة والموارد، مما يفرض قيودًا مزمنة على إحراز تقدم حقيقي في مجال حقوق المرأة. وقد ترافق إضعاف المؤسسات الديمقراطية مع تصاعد التوجهات المناهضة للمساواة بين الجنسين. حيث تبذل الجهات المناهضة لحقوق المرأة جهودًا حثيثة لتقويض الإجماع القائم منذ فترة طويلة بشأن قضايا حقوق المرأة الرئيسية، وعندما يعجزون عن الدفع في اتجاه إرجاع المكتسبات القانونية والسياساتية القديمة، فإنهم يشرعون في عرقلة تنفيذ هذه المكتسبات أو إبطائها. أفادت قرابة ربع عدد الدول بأن رد الفعل المضاد لقضايا المساواة بين الجنسين يعرقل تنفيذ منهاج عمل بيجين.

عالم في أزمة تقوض إحراز التقدم

أسهمت جائحة كوفيد-19 في تفاقم الفوارق بين الجنسين، وازدادت حدة النزاعات وغيرها من أشكال الأزمات المعقدة منذ ذلك الحين، وبات عدد النساء اللاتي يعشن على مقربة من مناطق النزاع الآن أكثر من أي وقت مضى. وتستمر حالة الطوارئ المناخية في التعاظم، حيث تصفها 54 في المائة من الدول بأنها تشكل عائقًا يحول دون إحراز المزيد من التقدم. وبالتوازي مع ذلك، يؤدي الاستقطاب السياسي إلى زيادة حدّة مخاطر التراجع عن مكاسب المساواة بين الجنسين، فيما يتعرض المجتمع المدني لضغوط متزايدة.

تتقاطع هذه التحديات مع قضايا النمو المتسارع للتكنولوجيا الرقمية، مع كل ما تحمله من إمكانات واسعة النطاق، ولكن أيضًا من تهديدات غير خاضعة للرقابة إلى حد كبير، من بينها أشكال جديدة من العنف ضد النساء والفتيات. وفي عالم تقاس فيه التدفقات المالية بتريليونات الدولارات، فإن الاستثمارات المخصصة للمساواة بين الجنسين، وبغض النظر عن طبيعة القضية، لا ترقى إلى مستوى ما يستدعيه إحداث تغييرات تحولية حقيقية. رغم نقاط الاضطراب المتعددة، تظل النساء والفتيات في طليعة المستجيبين، حيث يكافحن مع أسرهن ومجتمعاتهن لمواكبة التحديات.

ومع كل أزمة جديدة، تزداد احتمالية فقدان النساء وظائفهن، كما يواجهن معدلات أعلى من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويتحملن عبئًا أثقل من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. النساء اللاتي يدافعن عن السلام وحقوق الإنسان يفعلن ذلك رغم تصاعد الهجمات ضد النساء في الحياة العامة بشكل حاد، سواء على الإنترنت أو في الواقع.

يجب أن تشمل المساواة جميع النساء والفتيات

رغم العقبات فإن التقدم المحرز في منهاج عمل بيجين يثبت أن إحراز التقدم أمر ممكن في جميع الدول والمناطق. فقد أظهرت المراجعات الوطنية التزام الحكومات المستمر ووثقت فرصًا جديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حصول النساء والفتيات على حقوقهن. كما تشهد بعض الابتكارات الواعدة ازدهارًا، مثل أنظمة الرعاية المتكاملة وتعليم الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، فضلاً عن الدعوة إلى العدالة المناخية النسوية. وفي مختلف أنحاء العالم، تتحد الحركات النسوية النشطة بعزيمة راسخة، وهناك جيل جديد من الناشطات الشابات يدفعن عجلة هذا التقدم، بما في ذلك من خلال النشاط الرقمي.

وسيكون للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على النحو المبين في منهاج عمل بيجين آثار مُضاعفة كبرى في المجتمعات والاقتصادات. فهي تشكل الأسس الراسخة لعالم يتسم بمزيد من العدالة والمساواة بحسب التصور المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة العالمية. وقد ترسّخ هذا الفهم من خلال المنهاج. وهو يمضي قُدُمًا نحو التحقق بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها الشعوب والشركاء على مستوى العالم.

خمس أولويات لتحقيق مكاسب أسرع والاستعداد لمستقبل مبهم

حددت المراجعة العالمية للتقدم المحرز خمس توصيات محورية وشاملة لتحقيق إعلان ومنهاج عمل بيجين لجميع النساء والفتيات:

1. سد فجوة المساءلة

تعزيز قدرة المؤسسات على قيادة وتنسيق السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ووضع قضايا النوع الاجتماعي في قلب جميع السياسات والبرامج وتحسين البيانات لقياس التغيير.

2. إعلاء صوت المرأة

تحقيق المشاركة والتأثير المتساويين في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك الفئات المهمشة من النساء والفتيات، وفتح مساحات عمل وحمايتها لتمكين الجماعات النسائية من العمل بحرية.

3. سد الفجوة في التمويل

تنفيذ استثمارات نوعية من خلال التدابير الوطنية، مثل إعداد ميزانيات تراعي قضايا المساواة بين الجنسين وتطبيق نظام الضرائب التصاعدية، وإعادة تنظيم النظم المالية العالمية على أساس المساواة والتضامن.

4. تسخير التكنولوجيا

سدّ الفجوات الرقمية بين الجنسين في الوصول إلى التكنولوجيا ومزاياها، وضمان تمكين النساء والفتيات من نيل أدوار في قيادة الثورات الرقمية والذكاء الاصطناعي والتخفيف من مخاطر العنف الجنساني وانتهاكات الخصوصية والتحيز الميسرة من خلال التكنولوجيا.

5. تعزيز مقاومة الخدمات والبنية التحتية

إرساء مبدأ الوقاية من الأزمات والاستجابة لها على نحو يشمل الجنسين لتجنب التراجع المفاجئ في حقوق النساء والفتيات وإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في العمل الإنساني.

بالأرقام: مكاسب غير متكافئة في المساواة بين الجنسين

تقدمٌ محرز، مع ضرورة تسريع الوتيرة

القوانين

بين عامي 1995 و2024، أُجري **1,531 إصلاحًا قانونيًا** في جميع أنحاء العالم لتعزيز المساواة بين الجنسين.

لكن النساء ما زلن يحصلن فقط على

%64

من الحقوق القانونية المكفولة للرجال.[1]

التمثيل

ازدادت نسبة التمثيل النسائي في البرلمانات إلى أكثر من الضعف منذ عام 1995.

ولكن اليوم، لا يزال

3/4

من أعضاء البرلمانات من الرجال.

المجال الرقمي

على الصعيد العالمي، **ارتفعت نسبة النساء مستخدمات الإنترنت من 50% إلى 65%** في الفترة ما بين عامي 2019 و2024.

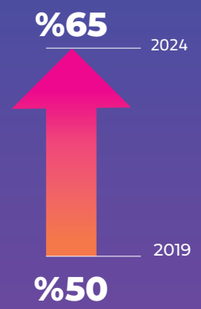

ولكن في عام 2024، استخدم

277 مليون

رجلا الانترنت اكثر من النساء.[2]

الحماية الاجتماعية

ارتفعت النسبة العالمية للنساء الحاصلات على إعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية بمقدار الثلث في الفترة من 2010 إلى 2023. ورغم ذلك،

2 مليار امرأة وفتاة

لم يحظَينَ بأي تغطية للحماية الاجتماعية على الإطلاق في عام 2023.[3]

رغم إحراز تقدم شامل، لا تزال بعض النساء والفتيات متخلفات عن الركب

الفقر

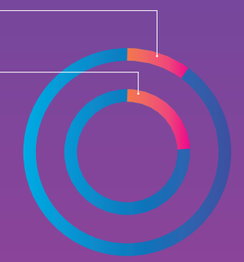

تعيش **10%** من النساء والفتيات في أسر شديدة الفقر.

وترتفع هذه النسبة إلى **24%** بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و34 عامًا، وهن الفئة الأكثر ترجيحًا لأن يكنّ لديهن أطفال صغار.[4]

التعليم

تتفوق الفتيات على الفتيان في معدلات إتمام المرحلة الثانوية العليا في معظم المناطق. إلا أن مناطق جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية ووسط وجنوب آسيا لا تزال متخلفة عن الركب؛

59.5 مليون

فتاة مراهقة محرومة من هذا الحق الأساسي.[5]

زواج الأطفال

في الفترة ما بين عامي 2003 و2023، انخفضت نسبة **النساء اللاتي تزوجن في سن الطفولة من 24% إلى 19%**.
ومع ذلك، كانت المكاسب المحققة **في الحد من زواج الأطفال** أعلى بـ

ثلاثة أضعاف

في الأسر الأكثر ثراءً مقارنة بالأسر الأشد فقراً.[6]

تنظيم الأسرة

ومن عام 1995 حتى عام 2024، **شهدت الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عامًا** أسرع زيادة في فرص الحصول على الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة حسب الطلب. **ولكن، مع تلبية**

2/3

الاحتياجات فقط، فإنهن ما زلن خلف سائر الفئات العمرية الأخرى.[7]

ركود وتراجع

النزاعات

منذ عام 2022، ارتفعت حالات **العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات**

%50

النساء والفتيات يتعرّضن لـ

%95

من هذه الجرائم.

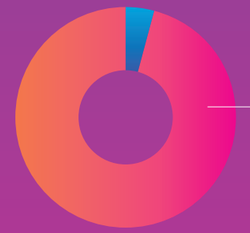

العمل

ظلت الفجوات بين الجنسين في مجال العمل على حالها لعقود. وعلى الصعيد العالمي، من بين **الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و54 عامًا، تبلغ نسبة النساء في القوى العاملة** 63% مقارنة بـ92% للرجال. لا تزال النساء يتحملن عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بنسبة

مرتان ونصف

أكثر من الرجال

وفيات الأمهات

على الرغم من انخفاض معدل وفيات الأمهات على الصعيد العالمي بمقدار الثلث بين عامي 2000 إلى عام 2015، **فإنه لم يشهد تغيير يُذكر** منذ ذلك الحين.

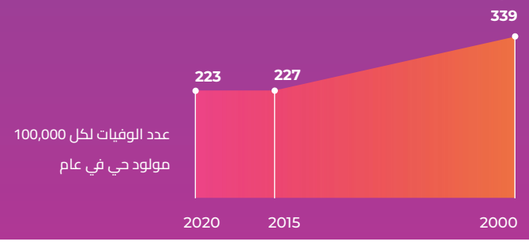

التمويل

في الفترة 2021-2022، جعلت 42% من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية القابلة للتخصيص، المساواة بين الجنسين كهدف من أهداف السياسات. وقد انخفضت هذه النسبة من 45% في الفترة 2019– 2020.

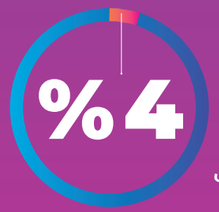

%4

لم يُوجَّه سوى 4% من المعونات إلى البرامج التي تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

1. التنمية الشاملة والازدهار المشترك وتوفير العمل اللائق

تتغلغل التحيزات القائمة على النوع الاجتماعي في نسيج الاقتصادات، غنيها وفقيرها. لا تزال أجور النساء تقل في المتوسط بمقدار الخمس عن أجور الرجال، وفي معظم البلدان، تزداد احتمالية عملهن في وظائف غير رسمية أو غير مستقرة، أو كعاملات غير مدفوعات الأجر في المزارع العائلية. وبما أن المرأة تتحمل العبء الأكبر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، فإنها تفقد حرية السعي وراء فرص جديدة أو تخصيص وقت للراحة والرعاية الذاتية.

وقد أقر منهاج عمل بيجين بضرورة إدماج المساواة بين الجنسين في السياسات الاقتصادية وعمليات صنع القرار، من أجل ضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الفرص الاقتصادية والأصول الإنتاجية، مثل الأراضي، وتحقيق توزيع أكثر عدلاً للعمل بأجر وبدون أجر. ويكتسب هذا التركيز أهمية متزايدة وإلحاحًا متناميًا في سياق تغيّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتقنيات الجديدة.

-

وقد أحرزت الدول بعض التقدم نحو زيادة إدماج المرأة في الاقتصاد. فلدى غالبيتها الآن قواعد تمنع التحرش الجنسي في أماكن العمل. وتُبذَل جهود أكبر لتعزيز الشمول المالي للمرأة.

-

ويمثل تكثيف التركيز على حقوق المرأة في ملكية الأراضي وحيازتها خطوة جديرة بالترحيب، إذ إن الثغرات القائمة في هذا الصدد ما فتئت تفرض قيوداً طويلة الأمد على سبل عيش النساء الريفيات، وبخاصة في مناطق جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية. وتشمل أوجه التقدم الأخرى برامج التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وبرامج محو الأمية الرقمية للنساء والفتيات، لضمان قدرتهن على الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي.

إلا أن السياسات الاقتصادية لم تفعل ما يكفي لإزالة الحواجز الهيكلية التي تواجه المرأة. لقد أهدرت سياسات التحفيز الاقتصادي أثناء الجائحة، وكذلك تدابير الحماية الاجتماعية وسوق العمل، فرصاً للوصول إلى النساء ومعالجة الفوارق بين الجنسين. وقد أدى تصاعد الديون، واستمرار التهرب الضريبي، وتضاؤل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تآكل الموارد المخصصة للاستثمارات العامة التي تشتد الحاجة إليها. من الضروري بذل جهود أكبر لضمان وضع سياسات اقتصادية مراعية للنوع الاجتماعي، لتمكين النساء من اغتنام الفرص الجديدة في الاقتصادات منخفضة الكربون، وهو تحول من المتوقع أن يوفر 100 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030، معظمها في المهن التي يهيمن عليها الرجال حاليًا.

تحقيق رؤية منهاج عمل بيجين

- توجيه عمليات التحول نحو الاقتصادات المنخفضة الكربون والعالية التقنية على السواء، على نحو يدعم المساواة بين الجنسين دعماً كاملاً ويعالج أوجه التفاوت، بسبل منها إتاحة فرص متكافئة للحصول على العمل اللائق واتخاذ تدابير ترمي إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛
- إيلاء الأولوية للاستثمارات العامة في نُظُم الرعاية المتكاملة، التي تشمل سياسات إجازات الرعاية، وتوفير خدمات الرعاية الشاملة مدى الحياة، والاعتراف الواجب بمقدّمي الرعاية المأجورين ومكافأتهم على النحو اللائق؛
- الارتقاء بنوعية وظروف عمل المرأة من خلال توسيع نطاق حقوق العمل واستحقاقاته ليشمل العاملات في القطاع غير الرسمي، والحد من الفصل المهني، وسد فجوة الأجور بين الجنسين.

الفرص السانحة:

برزت الأنظمة الوطنية التي تلبي جميع احتياجات الرعاية بوصفها إحدى الأولويات خلال الجائحة. اعتمدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "التزام بوينس آيرس لعام 2022" الذي يجعل من الرعاية حقًا شاملًا ومنفعة عامة. وقد بدأت بالفعل أكثر من 10 دول في المنطقة اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. ويتجلى هذا الاهتمام في مناطق أخرى أيضاً. ففي عام 2017، أطلقت كابو فيردي نظاماً وطنياً للرعاية، في حين تعمل سنغافورة، وهي من المجتمعات ذات معدل شيخوخة مرتفع، على توسيع نطاق الحصول على خدمات الرعاية للأطفال وكبار السن، وتشجيع إقامة الروابط بين الفئتين.

الابتكارات:

يتجلى السعي الحثيث لإدماج المزيد من النساء في الاقتصاد الرقمي في أن 70 في المائة من الدول أبلغت عن اتخاذ تدابير لزيادة فرص حصول النساء والفتيات على مهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بالإضافة إلى المهارات الرقمية والتدريب المتصل بها، وهو ما يمثل زيادة عن نسبة 59 في المائة المسجلة في عام 2019. فعلى سبيل المثال أطلقت شيلي سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، كما تقود التحالف الإقليمي من أجل تعزيز التحول الرقمي للنساء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والذي أثمر بالفعل عن التدريب الرقمي لـ 3.8 مليون امرأة وتوفير فرص اقتصادية لمليون امرأة. ويؤدي المجتمع المدني أيضاً دوره في هذا المجال. ينظم نادي أخوات البرمجة (Sisters of Code)، وهو أول نادٍ نسائي للبرمجة في كمبوديا، برنامجًا في مجال الحوسبة الإبداعية يستهدف الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و20 عامًا والملتحقات بالمدارس الحكومية، وذلك لبناء مهاراتهن وثقتهن في التكنولوجيا الرقمية.[8]

على الصعيد العالمي، تعمل

772 مليون

امرأة في الاقتصاد غير الرسمي **في وظائف غير آمنة تفتقر إلى الحماية الاجتماعية**.

منذ عام 1995، ارتفع عدد **الدول** التي سنت **قوانين تحظر التمييز على أساس النوع الاجتماعي في مجال العمل من 58 دولة إلى 162 دولة**.[9]

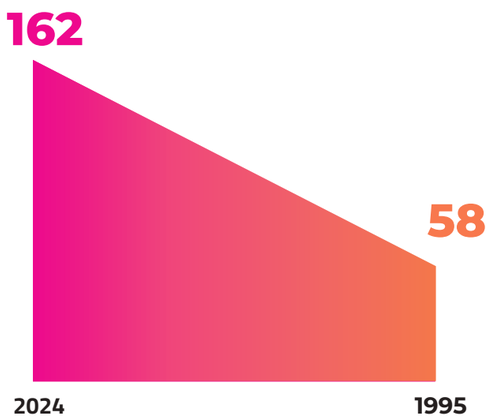

يمكن أن توفر الاستثمارات الواسعة النطاق في **خدمات الرعاية الشاملة** ما يقرب من **300 مليون فرصة عمل على الصعيد العالمي بحلول عام 2035**، وستشغل النساء

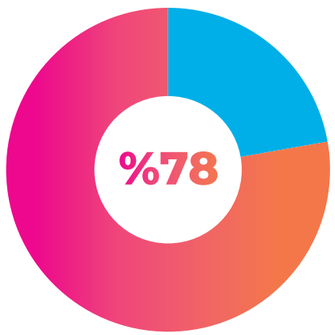

من هذه الوظائف **الجديدة**.[10]

2. القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية

أدت الأزمات المتعددة إلى تباطؤ التقدم المحرز في القضاء على الفقر. لا تزال النساء والفتيات من بين الفئات الأكثر عرضة لخطر الفقر أو الوقوع في براثنه في مرحلة ما من حياتهن. أقر منهاج عمل بيجين بأن للفقر أوجهًا متعددة، لا تقتصر على انعدام الدخل والأصول فحسب، بل يشمل أيضاً الجوع، واعتلال الصحة، ومحدودية فرص الحصول على التعليم، والسكن غير اللائق، من بين أوجه أخرى. كما دعا المنهاج إلى إدماج المساواة بين الجنسين في كامل نطاق السياسات الاجتماعية والاقتصادية لضمان وصول جميع النساء إلى الموارد والفرص والخدمات العامة.

يعتمد التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين إلى حد كبير على توفير خدمات عامة عالية الجودة، ومراعية للنوع الاجتماعي، ومتاحة لجميع النساء والفتيات. في خضم تقلص الفجوات بين الجنسين في التعليم، يتزايد عدد الدول التي توجه اهتمامها نحو تحسين الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل. وهذا يتيح للنساء والفتيات فرصًا جديدة في مجال التدريب التقني والمهني وفي برامج صقل المهارات الرقمية. ومن الأمور المشجعة أيضًا تكثيف الجهود في الأوساط التعليمية لمنع التحرش والتنمر والعنف والتصدي لكل منها.

تشمل الإنجازات في مجال الصحة إحراز تقدم في تلبية احتياجات تنظيم الأسرة باستخدام وسائل منع الحمل الحديثة وخفض معدلات الولادة في صفوف المراهقات، بدعم من التثقيف الجنسي الشامل. إلا أن وتيرة التقدم المحرز قد تباطأت في السنوات الأخيرة، وبخاصةً في ظل ردود الفعل المناهضة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ولا تزال العديد من النساء من الأسر ذات الدخل المنخفض و/أو الأسر الريفية يواجهن صعوبة في الوصول إلى الخدمات الصحية. وتشكل حالات الصحة النفسية أحد الأعباء الرئيسية على صحة المراهقات ولكن البيانات المتاحة لا تزال شحيحة، مما يحد من الاستجابات المجدية، ولا سيما في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

في حين أن ما يقرب من نصف الدول قد عززت الحماية الاجتماعية للنساء في سن العمل والمسنات على مدار السنوات الخمس الماضية، فلا تزال الفجوات بين الجنسين قائمة، وغالباً ما تكون الإعانات غير كافية. وقد اعتمدت معظم الدول وسائل مبتكرة في مجال الحماية الاجتماعية استجابةً لجائحة كوفيد-19، غير أن نسبة ضئيلة فقط من هذه الوسائل قد تصدت لانعدام الأمن الاقتصادي للمرأة أو للأعباء المتزايدة للرعاية غير مدفوعة الأجر، و فقدت العديد من البرامج طابعها المؤسسي بعد انتهاء الجائحة.

تحقيق رؤية منهاج عمل بيجين

- توسيع نطاق الاستثمار العام في الحماية الاجتماعية والخدمات العامة المراعية للنوع الاجتماعي؛
- إنشاء نُظم شاملة ومرنة قادرة على التكيف مع الأزمات في مجالات الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة، تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات النساء والفتيات، بما في ذلك في أوقات الأزمات؛
- تسخير التحول الرقمي لتحسين إمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، وسد الفجوتين الرقمية والخدمية؛
- تحسين ظروف العاملين في الخطوط الأمامية ورفع أجورهم بوصفه جزءًا لا يتجزأ من تحسين نطاق وصول الخدمات وقدرتها على الاستجابة.

الفرص السانحة:

يعمل التثقيف الجنسي الشامل على تمكين الشباب والمراهقين وتحسين صحتهم، وبخاصة عندما يقترن بالرعاية الصحية الجنسية والإنجابية المصممة خصيصًا لهم. على الرغم من أن المبادرات العالمية قد أفضت إلى التزامات جديدة بالتثقيف الجنسي الشامل، فإن التقدم المحرز في مختلف البلدان لا يزال متفاوتًا، وغالبًا ما يُعزى ذلك إلى وجود عوائق قانونية. ومن الدول التي أحرزت تقدمًا ملحوظًا كوت ديفوار، التي تتناول سياستها الوطنية لعام 2020 بشأن الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الطفل احتياجات المراهقين الخاصة، وزامبيا، التي عززت المشاركة المجتمعية وروابط التعاون بين المدارس والخدمات الصحية.[11]

الابتكارات:

تُعد الحماية الاجتماعية "المحصنة ضد الصدمات" استجابة فعالة لمختلف الاضطرابات والعوامل التي تدفع النساء نحو الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي. وهي تستهدف الفئات التي تمثل النساء فيها نسبة كبيرة، مثل العاملات في القطاع غير الرسمي، وهي خطوة اتخذها المغرب في أثناء الجائحة. حيث أقر بأن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تضطلع بها النساء غالبًا ما تتزايد في أوقات الأزمات، كما وفر إعانات دعم لرعاية الأطفال.[12] ويمكن لتنسيق الحماية الاجتماعية مع الخدمات في أثناء حالات الطوارئ أن يكون أكثر فاعلية في منع العنف ضد المرأة والتصدي له. فعلى سبيل المثال، شرعت دولة لبنان في تدريب مقدمي خدمات الحماية الاجتماعية لدعم الناجيات من خلال نظام الإحالات. يعد التحول الرقمي استراتيجية محورية لتسريع تقديم الخدمات في أثناء الأزمات. وهذا يتطلب استثمارات في البنية التحتية الرقمية العامة وتدابير لضمان توافر سُبل الاتصال والمعرفة اللازمة لوصول الفئات الأشد احتياجًا إلى استحقاقاتهم.

وفقًا للمعدلات الحالية، **سيتطلب القضاء على الفقر المدقع في صفوف النساء والفتيات 137 عامًا إضافيًا.**

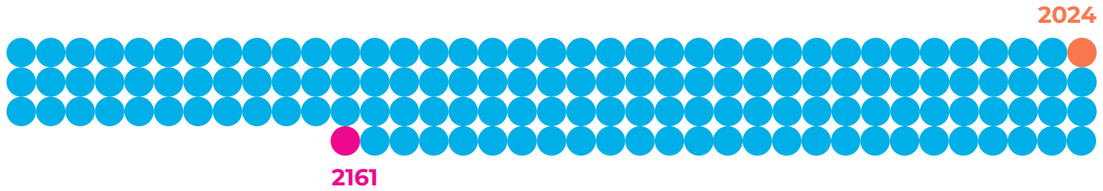

النساء والفتيات في السياقات بالغة الهشاشة
يكنّ أكثر عرضة بمقدار

7.7 مرة

للعيش في أسر تعاني من فقر مدقع مقارنةً بنظيراتهن في السياقات غير الهشة.

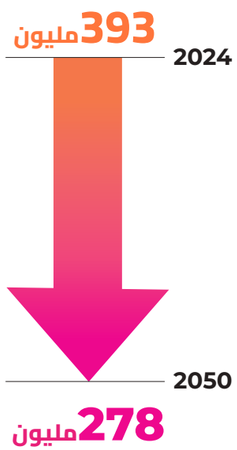

في 2024، بلغ عدد **النساء والفتيات** اللاتي يعشن في فقر مدقع نحو **393 مليونًا**. ويمكن لحزمة سياسات تضمن المساواة في الأجور، وتوفر الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، أن تُخفض هذا العدد بمقدار **115 مليونًا بحلول عام 2050.**[13]

3. التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

تمثل جائحة العنف ضد النساء والفتيات انتهاكًا لحقوق الإنسان يرتكبه الرجال في الغالب، ولا تزال قوة مدمرة وواسعة الانتشار في حياة الأفراد والأسر والمجتمعات بأكملها. وفي وقتٍ لم تكن فيه قضايا العنف ضد النساء مدرجة في صلب جداول أعمال السياسات العامة، اعترف منهاج عمل بيجين باستمرارية العنف والإساءة والضرر، الذي يتخذ أشكالاً متعددة، بدءاً من القوالب النمطية الصارمة القائمة على النوع الاجتماعي وزواج الأطفال والتحرش الجنسي، وصولاً إلى عنف الشريك وقتل الإناث. وتكمن وراءها جميعًا أسباب جذرية مشتركة، هي: عدم المساواة بين الجنسين والمعايير التمييزية.

- لا تزال الاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات دون المستوى المطلوب لمواجهة حجم المشكلة ولا سيما في عصر يتسم بتصاعد ردود الفعل المعادية للنساء. وقد أدت الأزمات الأخيرة إلى تفاقم هذه الظاهرة، في حين أذكت وسائط الإعلام الرقمية أشكالاً جديدة منها، مثل قيام البرامج الآلية (البوتات) بمضاعفة سرعة العنف عبر الإنترنت ونطاقه. وقد أتاح الذكاء الاصطناعي التوليدي مساحات إضافية لترويج القوالب النمطية التمييزية.
- ولا تزال هناك ثغرات في الأطر القانونية المتعلقة بالتكنولوجيا والتمييز القائم على النوع الاجتماعي في وسائط الإعلام. وتُعد أوجه القصور في إنفاذ القوانين من بين أبرز الحواجز التي تعترض
- سبيل العدالة، وهو ما يتجلى في استمرار انخفاض معدلات الإبلاغ عن الحالات.

ويعرّف منهاج عمل بيجين العنف ضد النساء والفتيات بأنه عامل يُكرّس عدم المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة. وفي الواقع، من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، لن يتحقق 14 هدفاً منها دون القضاء على العنف ضد النساء والفتيات على الصعيد العالمي. ويمثل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات الآن الأولوية الرئيسية للدول في تنفيذ منهاج بيجين. ولقد سنت جميع الدول تقريبًا قوانين أو عززتها لمكافحة أشكال العنف المختلفة، وهو ما يعد إنجازًا تاريخيًا. وتشير الأدلة المتزايدة إلى أن وجود قوانين شاملة قائمة على الحقوق، يسهم بفعالية في خفض معدلات هذه الجرائم.

كما أن معظم الدول قد أنشأت خدمات جديدة لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له. إلا أن توافر هذه الخدمات وتمويلها ليسا متسقين أو كافيين. ويُعدّ ارتفاع استخدام استراتيجيات وحملات الوقاية أمرًا إيجابيًا أيضًا، رغم أن هذه الجهود نادراً ما تُدمَج في استراتيجيات شاملة وطويلة الأجل لضمان استمرارية الزخم.

تحقيق رؤية منهاج عمل بيجين

اتباع نهج مجتمعي شامل من خلال اعتماد خطط عمل وطنية شاملة وتمويلها وتنفيذها، للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، عن طريق توفير خدمات متكاملة وتوسيع نطاق الوقاية والمناصرة؛
وضع حد للإفلات من العقاب من خلال ضمان وصول جميع الضحايا والناجيات إلى الدعم والعدالة على نحو فوري وفعال؛
سد الثغرات في الحماية القانونية، بما في ذلك في المجال الرقمي؛
الحفاظ على استمرارية الخدمات في أوقات الأزمات؛
تصميم استراتيجيات وقائية طويلة الأجل وقائمة على الأدلة، لا تهدف إلى تغيير السلوكيات الفردية فحسب، بل تهدف أيضاً إلى تغيير الأعراف الاجتماعية التي تبرر العنف ضد النساء والفتيات وتُديمه داخل الأسر والمجتمعات المحلية والأسواق والدول.

الفرص السانحة:

من الواضح وجود التزام متزايد بتكييف الخدمات لتلبية احتياجات جميع الفئات المهمّشة في مختلف المناطق، بما في ذلك من خلال تقديم خدمات مخصصة للناجين والناجيات من العنف من مجتمع الميم. تفيد عشرات الدول بتحسنٌ أوجه الحماية ضمن الخدمات الصحية، بما في ذلك ضمانات الوصول الآمن وحظر الممارسات الضارة مثل العلاج التحويلي. ويُعدّ تعزيز التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة لأفراد مجتمع الميم، كما هو الحال في كندا وتوفالو على سبيل المثال، توجهًا واعدًا آخر.

الابتكارات:

تعكف الدول على استحداث وسائل جديدة لوقف العنف الذي تُطلقه التكنولوجيا؛ حيث بات لدى 75 دولة الآن آليات للحماية من التحرش الجنسي عبر الإنترنت. وتشمل القوانين المُحدّثة قانون السلامة على الإنترنت في كل من أستراليا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي، الذي يعزز الشفافية فيما يتعلق بتقنية التزييف العميق. كما عينت أستراليا مفوضًا للسلامة الإلكترونية يتمتع بصلاحيات إنفاذ كبيرة. بيد أن بعض الدول واجهت أيضاً تحديات في صياغة قوانين جديدة وتنفيذها، ولا سيما في تحقيق التوازن بين الحق في الحماية والخصوصية وحرية التعبير. وللمضي قدماً، ونظراً لطبيعة العالم الرقمي العابرة للحدود، سيكون تعزيز التعاون الدولي أمراً أساسياً. ويشكّل الاتفاق الرقمي العالمي المعتمد مؤخراً أساسًا لهذا التعاون، بفضل التزامه بالحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسّره التكنولوجيا.

وعلى الصعيد العالمي، **لا يزال العنف ضد النساء والفتيات** مستمرًا بمعدلات تبعث على القلق. على مدار حياتهن، تتعرض نحو

736 مليون

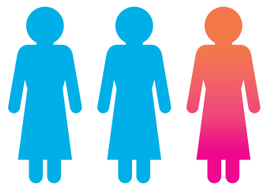

امرأة – **أي واحدة من كل ثلاث نساء – للعنف الجسدي أو الجنسي** على يد الشريك الحميم أو للعنف الجنسي على يد شخص غير الشريك.

هناك أشكال جديدة من العنف تتطلب اهتماماً عاجلاً. ففي 12 دولة في أوروبا وآسيا الوسطى،

%53

من النساء البالغات

تعرضن عبر **الإنترنت لشكل من** أشكال العنف **القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره** التكنولوجيا مرة واحدة على الأقل.[14]

القوانين والسياسات

%90

منذ عام 2019، أفادت **90% من الدول** بأنها سنت أو عززت قوانين **لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، مع تنفيذها وإنفاذها،** في حين **وضعت 79%** منها خطط عمل وطنية لإنهاء العنف، أو **قامت بتحديثها أو توسيع نطاقها**.

خطط العمل

%79

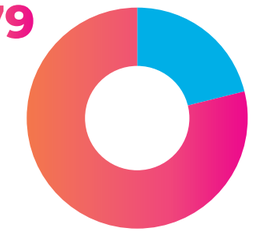

أصوات نسوية من أجل مستقبل نسوي

تُبقي النسويات من جميع أنحاء العالم آمال منهاج عمل بيجين حيّة يومًا بعد يوم، محوّلاتٍ شغفهن إلى عمل فعّال لتعزيز حقوق جميع النساء والفتيات، والمساواة بينهن، وتمكينهن. قد يواجهن ردود فعل عنيفة، لكنهن صامدات لا يتراجعن. فدعوتهن هي من أجل العدالة ومستقبل أفضل للجميع.

برانيسلافا أرادان

المنسقة المعنية بالمشروعات وشؤون السفراء الشباب، الشبكة الأوروبية لمناهضة العنف ضد المرأة

توفر الفضاءات الرقمية للشابات فرصًا للتعلّم والتجمع والتواصل، ولكنها تنطوي أيضًا على مخاطر. ويمكن للتحرش عبر الإنترنت أن يُسكت أصواتهن وأن يعزز معاداة النساء خارج الإنترنت. يجب علينا سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، وضمان سلامة الفضاءات الرقمية، وتسخير التكنولوجيا لخدمة الجميع.

ليديا ألبيسار دوران

مديرة تنفيذية مشاركة، مبادرة أمريكا الوسطى للمدافعات عن حقوق الإنسان

تقف المدافعات عن حقوق المرأة في طليعة الحركات النسوية والاجتماعية. ويكتسب كفاحهن ونضالهن من أجل تشكيل عالم أكثر عدلاً أهمية بالغة، خاصة في ظل ما يشهده العالم اليوم من انتكاسات حادّة. وبينما نُحيي الذكرى الثلاثين لاعتماد منهاج عمل بيجين (بيجين+30)، يجب علينا أن نكفل حصولهن على الموارد وتدابير الحماية اللازمة لمواصلة عملهن الحيوي في سبيل تحقيق المساواة وإعمال حقوق الإنسان.

سيلين بونير

المديرة التنفيذية، مؤسسة كيرينغ

إن إحداث تحول في آليات التمويل بات أمرًا ملحًّا – إذ يجب علينا زيادة التمويل الجيد والمرن من جانب الدول والقطاع الخاص والجهات المانحة، وذلك لتوسيع نطاق الخدمات التي تتمحور حول الناجيات. كما يجب علينا أيضاً أن نُعطي الأولوية لتمويل استراتيجيات الوقاية بهدف وضع حد لدوامة العنف المتوارثة عبر الأجيال.

إيبول بواسيو

مديرة أولى للبرامج المعنية بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، آبت غلوبال، برنامج بابوا غينيا الجديدة

إن المشاركة الكاملة والفعالة تعني الإقرار بأصواتنا وتمكيننا من اتخاذ قراراتنا بأنفسنا. ويجب أن يكون للنساء ذوات الإعاقة مقعدٌ على طاولة صنع القرار – لا لمجرد التمثيل الرمزي، بل كصانعات قرار. فالإدماج ليس منّةً، بل هو حق أصيل.

بيومي ساماراويرا

استشارية - القيادة والحركات النسوية، منظمة كريا (CREA)

يُسهم تمكين المرأة والمجموعات الجنسانية المتنوعة المهمشات هيكليًا من التعبير عن حقوقهن الجنسية والإنجابية والمطالبة بها والوصول إليها، في تحويل حقوق الإنسان الخاصة بالنساء إلى واقع ملموس – انطلاقًا من المستوى الشعبي ووصولًا إلى العالمية.

أليخاندرا نوهورا كيغوانتار

مؤسسة منظمة تيجيندو بينساميتو

تمتلك النساء من الشعوب الأصلية منظومة معرفية عميقة وقيّمة تُعدّ بالغة الأهمية للنهوض بالعدالة المناخية. فالإنصات إليهن وإشراكهن أمرٌ أساسي للدفاع عن الأراضي والحفاظ على التنوع البيولوجي.

زهرة نادر

صحفية ورئيسة تحرير "زن تايمز" (Zan Times)

"زن" كلمة تعني "امرأة"، و"زن تايمز" هي طريقتنا لنقول: "هذا أواننا - سنناضل، وسنصدع بحقيقتنا". وللصحفيات دور حاسم في مستقبل أفغانستان. فإذا لم ننقل هذه القصص، فلن يعرف العالم معظم ما يحدث، لا سيما ما تتعرض له النساء.

ماما كويتي دومبيا

رئيسة منصة القيادات النسائية في مالي

يسلب الزواج المبكر من الفتيات مستقبلهن. ومن خلال العمل مع الحكومات والقيادات الدينية، نتصدى للممارسات الضارة، ونكفل انتقال القوانين من حيز النصوص إلى حيز التنفيذ، تحقيقًا للمساواة الفعلية بين الجنسين.

لياندا العباهي

مستشارة أولى للشؤون السياسية والوساطة، مبادرة مسار السلام

في عالم يسوده عدم الاستقرار والعنف، تُعد مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات السلام أمراً لا غنى عنه لتحقيق أثر دائم. فعندما تتمكن النساء من الإسهام بصورة مجدية في تشكيل هذه العمليات، تأتي النتائج محدثة لتحول حقيقي، وتفضي إلى حلول شاملة للجميع واستقرار دائم ومسار نحو سلام مستدام.

إستر موارا موييرو

مديرة المناصرة العالمية، حملة "ادعم حقها في الأرض"

الأرض ليست مجرد مورد إنتاجي، بل هي عامل حاسم في تحديد التراث والهوية. إن النساء اللاتي يتمتعن بحقوق راسخة في ملكية الأراضي يعلو صوتهن وتتعزز فاعليتهن وقدرتهن على صنع القرار في المجالين الخاص والعام على السواء، مما يمهد الطريق لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

بيفيرلي باليسا ديتسي

مخرجة أفلام مستقلة وناشطة

لقد حضرتُ مؤتمر بيجين الأصلي الذي عُقد في عام 1995. ومثّلتُ أكثر من 50 منظمة من مختلف أنحاء العالم، وكنتُ أول شخص من مجتمع الميم يطالب علنًا بالاعتراف بحقوق مجتمع الميم في الأمم المتحدة. واليوم، ونحن نواجه ردود فعل عنيفة، يجب أن ندرك أن إنهاء اضطهاد الآخرين لا ينفصل عن سعينا نحن أيضًا نحو الحرية.

يبينغ كاي

عضوة اللجنة التنفيذية، منظمة بدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد

لقد طال انتظار إصلاح الهيكل المالي العالمي، ويجب إعطاء الأولوية للتمويل العام من أجل تحقيق العدالة بين الجنسين، مع ضمان أن يحتل اقتصاد الرعاية موقعًا محوريًا في السياسات الاقتصادية. كما أن الاستثمار في الإجازة الوالدية واستحقاقات الطفل وخدمات الرعاية يعزز الاقتصادات والمجتمعات، ويرسي الأساس لحقوق المرأة والتنمية المستدامة.

أحمد الدهماني

منسق الائتلاف المدني للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في المغرب.

تمثل المالية العامة أداة قوية لترجمة الالتزامات الخاصة بالمساواة بين الجنسين إلى واقع ملموس. وتضمن الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي تخصيص الموارد بصورة عادلة، مما يجعل المساواة أمراً قابلاً للقياس والإعمال. فبدون تمويل محدد الأهداف، تظل السياسات مجرد وعود فارغة.

أيشكا نجيب

القيادية الشبابية في تحالف العمل المعني بالعمل النسوي من أجل العدالة المناخية، وممثلة الشباب في مجموعة القيادة متعددة أصحاب المصلحة التابعة لمنتدى جيل المساواة.

إننا بحاجة إلى تنظيم أنفسنا سياسيًا لتغيير النظام القائم واتخاذ إجراءات مناخية تشمل جميع القطاعات على الصعيدين المحلي والعالمي. ويتمثل طموحي في إيجاد حيّز يُتيح للشباب الذين يحشدون جهودهم من أجل العمل المناخي ويمارسون الضغط على صانعي السياسات، أن يكونوا شركاء في صياغة برامج العدالة المناخية.

ستيفاني باتشيكو

الحائزة على لقب الشاعرة الوطنية الشابة لعام 2024 في الولايات المتحدة الأمريكية

لم تخذلني الأُخوّة النسائية قط؛ فهي التي تجمعنا وتضيء لنا الطريق. إنه اليقين بالتضامن، وإدراك أنه ما من حوار يكتمل ما لم يشملنا جميعًا – بما يضمن عدم نسيان أي شخص وعدم إغفال أي اسم.

4. المشاركة، والمساءلة، والمؤسسات المراعية للنوع الاجتماعي

مشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة السياسية والعامة هي مسألة عدالة وأساس للديمقراطية. وبدونها، وكما يوضح منهاج عمل بيجين، لا يمكن تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام. ولا تقل عنها أهميةً المؤسساتُ المراعيةُ للنوع الاجتماعي، المكلَّفةُ بتنفيذ القوانين والسياسات، إلى جانب منظمات المجتمع المدني وهيئات حقوق الإنسان التي تضطلع بدورٍ رقابيٍّ حيوي. تُعد البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي ذاتُ الجودة العالية ضرورية أيضًا لوضع سياسات تلبي احتياجات النساء، ولضمان المساءلة عن تنفيذها.

ولا يزال التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة في الحياة العامة مستمرًا، ولكن بوتيرة متثاقلة. تتقلد النساء مناصب صنع القرار بشكل متزايد، إلا أن الرجال لا يزالون يهيمنون، سواء تعلّق الأمر بقضايا الأمن أو البيئة. وفي السنوات الأخيرة، وفي خضم ردود الفعل المناهضة وتقلص حيز المجتمع المدني، تصاعدت الهجمات الشرسة على السياسيات والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان بشكل كبير، وغالبًا ما تُرتكب هذه الهجمات عبر الإنترنت أو باستخدام التكنولوجيا الرقمية.

- وقد أوقفت بعض الدول مؤخرًا تمويل الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتقويضها، مما أعاق جهودها لترجمة مطالب المرأة إلى إجراءات فعلية، وتعميم مراعاة النوع الاجتماعي في جميع السياسات الوطنية والمحلية. وتتضافر التدابير غير الكافية لحماية حيز المجتمع المدني مع الجهود الحثيثة لتقييده بفعالية.

شرّع ما يزيد قليلاً عن نصف الدول حصصًا للنوع الاجتماعي بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية أو المحلية. ويمكن لهذه التدابير الخاصة أن تُحدث فرقاً سريعاً وملموساً، لا سيما عندما تكون الأهداف طموحة، بما في ذلك تحقيق التكافؤ بين الجنسين. غير أن آليات الإنفاذ والامتثال لا تزال متخلفة عن الركب. وعلى نحو مماثل، أفادت معظم الدول بإدماج المساواة بين الجنسين في خططها الوطنية للتنمية المستدامة، إلا أن عددًا قليلاً منها أنشأ آليات للمساءلة تضمن تنفيذ تلك الخطط. ويتعين إحراز مزيد من التقدم بوتيرة أسرع لوقف العنف ضد المرأة في الحياة العامة، وتحسين الرصد المالي من خلال الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي، وتوسيع نطاق البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي وجودتها.

تحقيق رؤية منهاج عمل بيجين

- تنشيط المؤسسات الديمقراطية وجعلها شاملة للجميع، بدءًا بالالتزام بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في المشاركة السياسية على جميع المستويات في المستقبل القريب، وذلك من خلال اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة مثل نظام الحصص.
- بناء آليات وطنية قوية معنية بالمساواة بين الجنسين، وتوسيع الحيز أمام المجتمع المدني والحركات النسوية للتأثير في التغيير ورصده؛
- القضاء على ما تتعرض له النساء في الحياة العامة من عنف وتحرش وإيذاء، بوسائل منها سنّ وإنفاذ قوانين وسياسات صارمة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان، وزيادة تمويل المنظمات المعنية بحقوق المرأة بنسبة كبيرة؛
- تطبيق منهجيات شاملة للموازنات المراعية للنوع الاجتماعي لتتبّع الإنفاق على أولويات السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- زيادة إصدار الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي واستخدامها كأساس لوضع السياسات القائمة على الأدلة والمساءلة.

الفرص السانحة:

لقد انطلقت ثورة في مجال البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي مدفوعة برصد أهداف التنمية المستدامة. وبدعم من برنامج "المرأة في عين الاعتبار"، أصبح القياس على الصعيد العالمي ممكناً الآن لما نسبته 56 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مقارنة بنسبة 26 في المائة في عام 2016. وفي حين أن التكنولوجيا تفتح آفاقاً جديدة واعدة لإنتاج الإحصاءات، لا تزال هناك فجوات كبيرة في البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، بما في ذلك في مجالات حيوية كالحق في حيازة الأراضي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. ويتطلب تصحيح هذه الفجوات، قبل كل شيء، التزاماً بزيادة حجم الاستثمار.[15]

الابتكارات:

من شأن النُهج الجديدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في شؤون الحوكمة إحداث تغييرات تحوّلية. تُحدّث التوصية العامة رقم 40 (2024) الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة "سيداو" الإرشادات المتعلقة بالتدابير الخاصة، بما في ذلك نظام الحصص. وقد تحركت بعض الدول نحو تحقيق التكافؤ في هياكل الحوكمة على مدى الأعوام الخمس الماضية، بما في ذلك في المناصب غير المنتخبة. فعلى سبيل المثال، حققت كل من موزمبيق وإسبانيا التكافؤ في التعيينات الوزارية الرئيسية بمجلس الوزراء. وقد أقرّ إصلاح دستوري رائد في المكسيك عام 2019 مبدأ التكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات الحكومة وفروعها.[16]

لم تشهد سوى 87 دولة فقط تولّي امرأة منصب القيادة.
تشكل النساء عالميًا نسبة

%23
من أعضاء مجلس الوزراء المكلّفين بقيادة وزارات

%27
من أعضاء البرلمانات

%36
من المناصب في الهيئات التشريعية المحلية

في ظل تقلص الحيز المدني، أبلغت **38% من الدول في عام 2024 عن اتخاذ تدابير للتصدي للعنف ضد المرأة في الحياة العامة،** وهي نسبة تزيد عن ضعف ما كانت عليه في عام 2019.

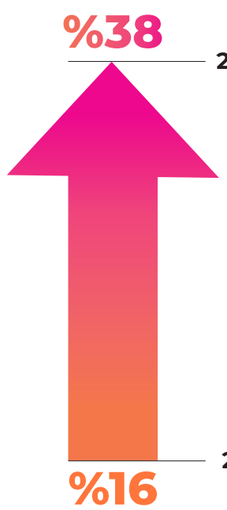

%54
من الدول **ترصد نسبة الميزانية الوطنية المخصصة للمساواة بين الجنسين،** ولكن

%26
منها فقط هي التي تفي تماماً بمعايير التتبع المنهجي التي تتطلبها أهداف التنمية المستدامة.

5. مجتمعات تنعم بالسلام وشاملة للجميع

مع اندلاع الأزمات على نطاق غير مسبوق، فقد ارتفع الإنفاق العسكري العالمي إلى مستويات غير مسبوقة، وبات تحقيق السلام والأمن أبعد منالاً من أي وقت مضى. يتقاطع التمييز القائم على النوع الاجتماعي مع الأعراف التي تبرر العنف وحمل السلاح. إن إقامة مجتمعات تنعم بالسلام وشاملة للجميع يتوقف على معالجة الدوافع الهيكلية للنزاعات، كعدم المساواة والتمييز والنزعة العسكرية.

تراجع التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في الدول المتأثرة بالنزاعات والأزمات أو حقق تقدمًا بمعدلات ضعيفة.

لقد تعرضت الخدمات الصحية الرامية لإعمال الحقوق الأساسية لهجوم متعمد على نحو متزايد. ومن أشكال العنف الواسع النطاق والموجه تحديدًا ضد النساء والفتيات، تصاعدَ معدلات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وبعد مرور ثلاثين عامًا على اعتماد منهاج عمل بيجين، الذي اعتبر مشاركة المرأة عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على السلام والأمن وتعزيزهما، لم يَحرز سوى تقدم طفيف في إشراك النساء في عمليات السلام الرسمية، وذلك على الرغم من الأدلة التي تُظهر أن اتفاقات السلام التي تُوقّع عليها النساء تدوم في المتوسط لفترة أطول. وإقراراً بذلك، التزم الأمين العام للأمم المتحدة بالدعوة إلى أن تشكل النساء ثلث المشاركين على الأقل في عمليات الوساطة والسلام، مستعيناً بنظام الحصص والأهداف والحوافز لإحراز تقدم في هذا الشأن.

اعتمدت 112 دولة خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وهذا رقم غير مسبوق. ومع ذلك، فإن معظم هذه الخطط لا يرقى إلى المستوى المطلوب في التمويل والرصد. ويتجلى القصور في متابعة الالتزامات العالمية في الخيارات السياسية المتمثلة في التمويل العسكري على حساب الخدمات العامة ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وتتمثل بعض المؤشرات الإيجابية في إيلاء هيئات حقوق الإنسان الدولية اهتماماً متزايداً للروابط بين النزاعات وحقوق المرأة، وفي اتخاذها خطوات نحو تقنين الفصل الجنساني كجريمة جديدة بموجب القانون الدولي. وقد أسهمت الجهود الجارية لتعزيز نُظُم العدالة الوطنية في سياقات الاستجابة للأزمات في زيادة الوعي بمجموعة أوسع من الأضرار القائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الجرائم المرتكَبة على أساس الميل الجنسي والنوع الاجتماعي.

تحقيق رؤية منهاج عمل بيجين

- تعزيز تمويل وتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع توفير التمويل المباشر لمنظمات المرأة من أجل دعم المساءلة وبناء السلام على أسس مجتمعية متينة؛
- اعتماد وإنفاذ الأهداف لدفع عجلة التقدم نحو مشاركة المرأة على قدم المساواة وبشكل فعال في جميع جوانب السلام والأمن والعمل الإنساني؛
- إدراج تعريف أوسع للجرائم المصنفة حسب النوع الاجتماعي في حالات النزاع، ليشمل العنف الإنجابي والايذاء أثناء التوليد في إطار القانون الدولي وآليات المساءلة، بما يكفل تحقيق العدالة للنساء والفتيات في الدول المتضررة من النزاعات.

الفرص السانحة:

يجب أن تؤدي تمويلات أنشطة التعافي دورًا أكبر في تعزيز المساواة بين الجنسين.
كان هذا هو الاستنتاج الذي خلص إليه مجلس الوزراء في أوكرانيا، والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، خلال إطلاق "التحالف من أجل تعافٍ شامل ومراعي للنوع الاجتماعي".[17] وفي حين أن 0.2 في المائة فقط من المساعدات المقدمة لأوكرانيا تهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن هذا التحالف يربط بين الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وكيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص لضمان إعطاء الأولوية لحقوق المرأة.

الابتكارات:

تُبذَل جهود جديدة لمساعدة المدافعات عن حقوق الإنسان في البلدان المتأثرة بالنزاعات. في عام 2024، قضت محكمة العدل الأوروبية بأنه يمكن منح النساء الأفغانيات حق اللجوء على أساس نوع جنسهن وبلدهن الأصلي. وكان لدى دول مثل الدنمارك وفنلندا والسويد سياسات مماثلة.[18] كما زادت دول أخرى من تمويلها المخصص لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان، بوسائل منها صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة. وقد قدّم الصندوق الدعم إلى 582 من المدافعات عن حقوق الإنسان في 24 بلداً متضرراً من الأزمات، كما وفّر تمويلاً حيوياً لما يزيد على 1,300 منظمة نسائية منذ عام 2016.

في عام 2023، **بلغ الإنفاق العسكري العالمي** أعلى مستوى له على الإطلاق، إذ وصل إلى

2.44 تريليون دولار

سنويًا، وهو ضعف المستوى المسجَّل في عام 1995.

612 مليون

امرأة وفتاة يعشن في مناطق لا تبعد أكثر من 50 كيلومتراً عن نزاع واحد على الأقل من أصل 170 **نزاعًا مسلحًا**، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 54% منذ عام 2010.

تُعزِّز مشاركة النساء فعالية اتفاقات السلام، ولكن في عام 2023 **لم تتجاوز نسبتهن سوى:**

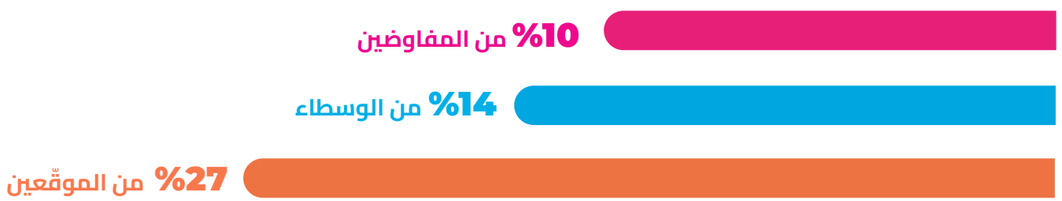

6. الحفاظ على البيئة والإجراءات المتعلقة بالعمل المناخي وبناء القدرة على التكيف

تُسهم أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وغير العادلة في دفع عجلة التدهور البيئي وتغير المناخ. كما أنها تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين. يخلّف التدهور البيئي آثاراً غير متناسبة على النساء والفتيات، إذ يدفع بالمزيد منهن إلى دائرة الفقر، ويقلل من متوسط أعمارهن المتوقعة ويزيد من انعدام الأمن الغذائي، ويرفع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وزواج الأطفال. تُؤدي الأنماط المتعددة والمتقاطعة للتمييز القائم على النوع الاجتماعي - بدءًا من محدودية النفوذ في صنع القرار وصولًا إلى انعدام حقوق ملكية الأراضي - إلى تفاقم مواطن الضعف التي تعاني منها النساء والفتيات. وقد أقرّ منهاج عمل بيجين بالدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المرأة في النهوض بالتنمية المستدامة ودعا إلى زيادة مشاركتها في وضع السياسات المتعلقة بالبيئة.

رغم أن التحول نحو التنمية المستدامة قد بدأ بالفعل، فإنه لا يزال في الغالب يتم ضمن أطر النماذج الاقتصادية والمالية السائدة، التي لا تتسم دائمًا بالعدالة أو الاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، أدى الارتفاع الهائل في الطلب على الليثيوم اللازم للتقنيات الخضراء إلى استنزاف الموارد المائية وتوليد التلوث، مما فاقم بشكل كبير عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر الذي تتحمّله النساء في المجتمعات المحلية المجاورة بوصفهن المسؤولات الرئيسيات عن توفير المياه والغذاء.

شهدت السنوات الخمس الماضية زيادة ملحوظة في الإقرار بالروابط الوثيقة بين المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، يشير قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 48 إلى المساواة بين الجنسين باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة؛ ويحدد إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي هدفاً مخصصاً للإجراءات المراعية للنوع الاجتماعي في مجال التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، أفادت نسبة أكبر من الدول الأعضاء بأنها استحدثت قوانين وسياسات جديدة بشأن البيئة تراعي المساواة بين الجنسين.

وفي الوقت ذاته، رسّخت المدافعات عن حقوق المرأة مفاهيم جديدة للعدالة المناخية النسوية بوصفها ركيزة أساسية للسياسات والإجراءات المراعية للنوع الاجتماعي. يتناول هذا النهج مسائل القانون والحقوق، وإعادة التوزيع والتمثيل، والإنصاف بين الأجيال والمساواة بين الجنسين. وتمضي البلدان قدماً في هذا الاتجاه، وإن كان ذلك بخطى وئيدة. فهي تعمل، على سبيل المثال، على تحسين فرص وصول المرأة إلى التكنولوجيا الزراعية القادرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية، وتعتمد سياسات لسوق العمل تضمن استفادة المرأة على قدم المساواة من فرص العمل اللائقة مع تطور الاقتصادات.

تحقيق رؤية منهاج عمل بيجين

- جعل النساء والفتيات في صُلب الانتقال العادل على الصعيد العالمي، ابتعادًا عن استغلال الإنسان والطبيعة ويتجه نحو الاقتصادات الزرقاء والخضراء واقتصادات الرعاية؛
- تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة فاعلة في صنع القرار بشأن الموارد الطبيعية، ومخاطر الكوارث، والبيئة، والعمل المناخي؛
- إعمال حقوق المرأة في الأراضي والموارد وحقها في الميراث المتساوي مع الرجل، من خلال الإصلاحات القانونية؛
- توجيه التمويل المناخي إلى المنظمات النسائية لدعم القدرة على الصمود والتكيف وأنشطة الدعوة من أجل تحقيق العدالة المناخية.

الفرص السانحة:

يمثل الجمع بين الأدلة العلمية والمعرفة التقليدية للشعوب الأصلية في التكيّف مع تغيّر المناخ اعترافاً بقيمة الإسهامات التي تقدمها النساء من الشعوب الأصلية وحقّهن في المشاركة. ففي كينيا على سبيل المثال، تعمل نساء الماساي على إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة ويساعدن في استصلاح مئات الهكتارات في حديقة أمبوسيلي الوطنية. وفي جبال الأنديز في بيرو، استعانت نساء الكيتشوا بأساليب الكشف التقليدية لتحديد أماكن المياه الجوفية، وهو ما أفضى إلى مشروع استثماري عام بقيمة 3.9 ملايين دولار لتركيب آبار تعمل بالطاقة الشمسية. ويمكن للدول أن ترتقي بهذه الممارسات إلى نطاق أوسع عن طريق إدماجها في قوانين وسياسات بيئية تحظى بالتمويل الكافي وتُنفَّذ على نطاق واسع.

الابتكارات:

تمثل الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ حركة شعبية عالمية ناشئة تهدف إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة. وفي عام 2023، أُقيمت حوالي 2,200 دعوى قضائية متعلقة بالمناخ أمام 65 ولاية قضائية ومحكمة دولية. فعلى سبيل المثال، أفضت دعاوى قضائية في الإكوادور وباكستان وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي رفعت العديد منها شابات وفتيات، إلى صدور أحكام تقضي بالتخلص التدريجي من حرق الغاز وبإلزام الدول بحماية مواطنيها من التداعيات المناخية. وفي عام 2025، من المقرر أن تصدر محكمة العدل الدولية ما يُتوقَّع أن يكون رأيًا استشاريًا بارزًا بشأن الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق الدول لحماية البيئة والحد من تغيّر المناخ.

في أسوأ **سيناريوهات تغيّر المناخ**، قد يقع

236مليونًا

إضافيًا من النساء والفتيات، **في دائرة انعدام الأمن الغذائي** بحلول عام 2050.

يرتبط التمثيل السياسي للمرأة بوضع سياسات أكثر صرامةً بشأن تغير المناخ، إلا أن **النساء لا يشغلن سوى**

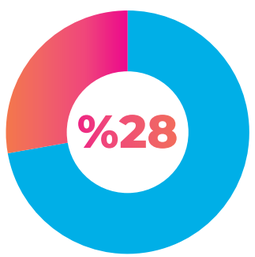

من مناصب وزراء البيئة في جميع أنحاء العالم.

%53

من الدول الأعضاء أفادت بأنها قد سنت أو عززت **قوانين وسياسات مراعية للنوع الاجتماعي في ما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ والتحديات البيئية**، وذلك بعد أن كانت هذه النسبة

%39

في عام 2019.

جدول أعمال بيجين+30:
من أجل جميع
النساء والفتيات

ويحدد إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي اعتمدته 189 بلداً في عام 1995، **الإجراءات الواجب اتخاذها في إطار 12 مجالاً من مجالات الاهتمام الحرجة**. ويحقق ذلك مكاسب للنساء والفتيات في جميع مجالات حياتهن - ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

استنادًا إلى ما ورد في مراجعة الذكرى الثلاثين لاعتماد منهاج عمل بيجين، بما في ذلك التقارير الوطنية المقدَّمة من 159 دولة عضوًا، وبناءً على المشاورات مع الشركاء، حددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة **جدول أعمال بيجين+30**. وتتألف **الخطة من ستة إجراءات رئيسية لإحراز تقدم أسرع على صعيد الوفاء بالتزامات المنهاج والأهداف العالمية على حد سواء**. وتعمل هذه الإجراءات على تسريع وتيرة تحقيق المساواة عبر تحرير النساء والفتيات من الفقر، وإعلاء صوتهن، وتوسيع خياراتهن، وتعزيز سلامتهن. كما تساهم هذه الإجراءات في سد الفجوات المستمرة التي كشفت عنها المراجعة في تنفيذ منهاج العمل، من أجل ترجمة وعوده إلى تغييرات حقيقية وسريعة في حياة النساء والفتيات.

ومن شأن كل إجراء من هذه الإجراءات أن يوحّد صفوف أشخاص من خلفيات متنوعة، من مختلف البلدان والمناطق، للمضي قدماً معاً. كما أن كل إجراء منها موجّه صراحةً لجميع النساء والفتيات دون استثناء.

لكل النساء والفتيات

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

BEIJING +30

جدول أعمال بيجين+30

1

من أجل جميع النساء والفتيات: ثورة رقمية

وجدير بالملاحظة أن **70% من الدول تعمل على تعزيز مهارات النساء والفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمهارات الرقمية**، إلا أنها ما تزال بطيئة في ترجمة هذه المكاسب التعليمية إلى فرص عمل أفضل.

ضمان تمكّن النساء والفتيات من جني الفوائد الاقتصادية للثورة الرقمية، من خلال تعزيز فرصهن في الوصول إلى المهارات والفرص والخدمات الجديدة، وذلك عبر سد الفجوة الرقمية بين الجنسين وتوفير فرص متكافئة في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية والأسواق والشبكات.

2

من أجل جميع النساء والفتيات: التحرر من الفقر

شهدت برامج الحماية الاجتماعية توسعًا في 79% من الدول. بيد أن التفاوتات في إمكانية الوصول لا تزال قائمة في صفوف النساء الأكثر تهميشاً، بمن فيهن العاملات في قطاع العمل غير الرسمي. وتشهد نسبة الدول التي تشجع على توفير وظائف لائقة في مجال الرعاية اتجاهاً تصاعدياً، وإن كان بطيئاً.

معالجة فقر المرأة من خلال استثمار الميزانيات الوطنية في نُظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة عالية الجودة، بما يشمل صحة المرأة وتعليم الفتيات ومجال الرعاية. ويمكن لهذه الاستثمارات أيضًا أن تستحدث ملايين الوظائف اللائقة والصديقة للبيئة.

3

من أجل جميع النساء والفتيات: القضاء على العنف

على الرغم من أن **79% من الدول لديها خطط عمل وطنية و90% لديها تشريعات تهدف إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات**، فإن الغالبية العظمى تفتقر إلى التمويل الكافي أو آليات الإنفاذ الفعالة أو تدابير الحماية الكافية.

اعتماد وتنفيذ وتمويل تشريعات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات ووضع خطط عمل وطنية شاملة، تشمل الدعم والتنسيق مع المنظمات التي تقودها المجتمعات المحلية لتوسيع نطاق الخدمات.

4

من أجل جميع النساء والفتيات: الحق الكامل والمتكافئ في صنع القرار

في حين أن **52% من الدول لديها تدابير خاصة مؤقتة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية**، فإن محدودية الامتثال لهذه التدابير تبطئ التقدم المحرز نحو تحقيق التمثيل المتساوي. كما يُقوّض ذلك جودة صنع السياسات والمساءلة تجاه النساء والفتيات.

تسريع وتيرة إعمال مبدأ تمتع المرأة على نحو كامل وعلى قدم المساواة بسلطة صنع القرار في المجالات الخاصة والعامة وعلى جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك تطبيق تدابير خاصة مؤقتة.

5

من أجل جميع النساء والفتيات: السلام والأمن

في ظل تزايد الأزمات، **اعتمد 112 دولة وإقليماً خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن**. غير أن 28% فقط من الدول هي التي زادت التمويل المخصص لتنفيذ تلك الخطط، وذلك على الرغم من الآثار المدمّرة التي تخلفها الأزمات على النساء والفتيات، وأدوارهن التي أثبتت جدواها في التصدي لها.

تعزيز المساءلة بشأن خطة عمل المرأة والسلام والأمن، والعمل الإنساني المراعي للنوع الاجتماعي، من خلال اعتماد خطط عمل وطنية ممولة تمويلاً كاملاً، وتمويل المنظمات النسائية المحلية التي تتصدر جهود الاستجابة للأزمات والنزاعات.

6

من أجل جميع النساء والفتيات: العدالة المناخية

في حين أن **53% من الدول قد أدمجت المنظور الجنساني في القوانين والسياسات المتعلقة بالكوارث والمناخ**، إلا أن 34% فقط من الدول اتخذت الخطوات اللازمة لضمان حصول المرأة على الوظائف الصديقة للبيئة. وهذا يُقوّض إمكانية إدماج المساواة في عمليات التحول نحو التنمية المستدامة.

إعطاء الأولوية لحقوق النساء والفتيات، بمن فيهن من المجتمعات الريفية ومجتمعات الشعوب الأصلية، في سياق التحول إلى الاستدامة البيئية، وذلك من خلال وضعهن في صميم العمل المناخي وجهود الحفاظ على التنوع البيولوجي، وضمان تمكينهن من اكتساب مهارات جديدة للحصول على وظائف صديقة للبيئة، وتأمين وصولهن إلى الأصول الإنتاجية وحقوقهن في الأراضي.

عبر جميع الإجراءات: المراهقات والشابات

ويضع منهاج عمل بيجين+30 الفتيات المراهقات والشابات في صميم جميع جهوده باعتبار ذلك أفضل سبيل لضمان النجاح في الحاضر والمستقبل. ويشمل ذلك إعلاء صوت الفتيات والشابات وتعزيز دورهن القيادي، واستكمال الشوط الأخير فيما يخص معدلات إتمام الفتيات للتعليم الثانوي، ووضع حد لانتهاكات حقوقهن، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.

أسس التغيير

يتطلب المضي قدماً بمنهاج عمل بيجين+30 تضافر الجهود انطلاقًا من ركيزتين أساسيتين هما: **التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين** و**تعبئة البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي**. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول عام 2030 يتطلب استثمارات إضافية بقيمة 360 مليار دولار سنوياً. لقد آن الأوان لإجراء إصلاح مالي تقدمي وإصلاح شامل للهيكل المالي العالمي الذي يخلق ويزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي.

فالمنظمات النسائية، التي تعد محركًا للتغيير في سياق منهاج عمل بيجين+30، تتطلب تمويلاً مستداماً ومرناً للاضطلاع بعملها الجوهري.

كما يعتمد إحراز تقدم سريع أيضاً على سد الفجوات في البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، واستخلاص الأدلة، ووضعها في أيدي صانعي السياسات والمناصرين والناشطين الذين يقودون جهود التغيير.

استراتيجية للعمل

استراتيجية ثلاثية المحاور ستجعل من جدول أعمال بيجين+30 حقيقة واقعة:

1. دعم جميع الحكومات للالتزام باتخاذ إجراء أو إجراءين بما يتواءم مع الأولويات الوطنية، ووضع خرائط طريق للإجراءات القُطرية المزمع الإعلان عنها في الاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعلان ومنهاج عمل بيجين+30 في أيلول/سبتمبر 2025.

2. التكاتف من أجل تعزيز الدور الحاسم للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الداعية إلى المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بسبل منها توفير المزيد من الموارد وإتاحة حيز مدني أوسع.

3. تعزيز فعالية النظام المتعدد الأطراف في تحقيق النتائج المرجوة للنساء والفتيات، من خلال تسريع وتيرة تنفيذ خطة الأمين العام للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين.

لكل النساء والفتيات

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

BEIJING +30

الحواشي

1 البنك الدولي 2024أ وتقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات البنك الدولي 2024ب.

2 الاتحاد الدولي للاتصالات، 2024.

3 تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات منظمة العمل الدولية، 2024.

4 هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2024أ.

5 اليونسكو . د.ت.

6 هاريسون وآخرون، 2024.

7 تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة السكان، لعامي 2022 و2024.

8 حكومة شيلي،2021؛ واليونسكو، 2024.

9 البنك الدولي، 2024ج.

10 دي هيناو، 2022.

11 اليونسكو، 2024؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022.

12 هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2024أ.

13 يُعرَّف الفقر المدقع بأنه العيش على أقل من 2.15 دولار للشخص الواحد في اليوم. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2024؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج المستقبل الدولي، باستخدام نموذج المستقبل الدولي (IFs)، الإصدار 7.97.

14 المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2023.

15 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2022.

16 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2024ب؛ وحكومة المكسيك، 2024.

17 هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوروبا وآسيا الوسطى، 2024.

18 الجزيرة، 2024.

المراجع

الجزيرة. 2024. "النوع الاجتماعي والجنسية 'سيبان كافيان' لمنح اللاجئات الأفغانيات حق اللجوء، وفقاً لأعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي". 4 تشرين الأول/أكتوبر. تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://www.aljazeera.com/news/2024/10/4/gender-nationality-sufficient-to-grant-afghan-women-asylum-top-eu-court.

دي هيناو، جيه. 2022. "تكاليف وفوائد الاستثمار في حزم سياسات الرعاية التحويلية: دراسة محاكاة على المستوى الكلي في 82 دولة" منظمة العمل الدولية، ورقة العمل 55. جنيف: منظمة العمل الدولية.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، 2022. *تنظيم الأسرة في العالم لعام 2022: تلبية الاحتياجات المتغيرة لتنظيم الأسرة – استخدام وسائل منع الحمل حسب العمر والوسيلة*. نيويورك: الأمم المتحدة.

_____. 2024. *التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2024*. تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://population.un.org/wpp.

حكومة شيلي. 2021. "الحكومة تطلق سياسة للمساواة بين الجنسين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والمعرفة والابتكار، فضلاً عن التحالف الإقليمي من أجل التحول الرقمي للمرأة في أمريكا اللاتينية". الموقع الرسمي للحكومة التشيلية، 2 تموز/يوليو. تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://www.gob.cl/en/news/government-launches-gender-equality-policy-science-technology-knowledge-and-innovation-well-regional-alliance-digitalization-women-latin-america/.

حكومة المكسيك. 2024. "Presentación del Examen Exhaustivo a Nivel Nacional del Gobierno de México: Plataforma de Acción de Beijing" [عرض الاستعراض الوطني الشامل المقدم من حكومة المكسيك: منهاج عمل بيجين]. تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://www.unwomen.org/sites/default/files/2024-09/b30_report_mexico_es.pdf.

هاريسون، إيه.، وكايسي، جيه، وساد، إي. 2024. "زواج الأطفال في الأوساط المتأثرة بالنزاعات والأزمات: الأدلة والممارسات". Girls Not Brides (فتيات لا عرائس). تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/resource-centre/child-marriage-conflict-crisis-affected-settings-evidence-practice/.

منظمة العمل الدولية. 2024. المرجع العالمي لإحصاءات العمل الدولية (ILOSTAT). قاعدة بيانات. تاريخ الاطلاع: كانون الثاني/يناير 2025. https://ilostat.ilo.org/data.

الاتحاد الدولي للاتصالات. 2024. "قياس التطور الرقمي: حقائق وأرقام لعام 2024". تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/facts/default.aspx.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). 2024. *التقرير العالمي لرصد التعليم 2024/5: القيادة في مجال التعليم - القيادة من أجل التعلّم*. باريس: اليونسكو.

_____. د.ت. "البيانات" تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://education-estimates.org/completion/data.

صندوق الأمم المتحدة للسكان. 2022. "الوحدة 3: التربية الجنسية الشاملة". ضمن *دليل التوجيهات التشغيلية "جسدي، حياتي، عالمي"*. تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/UNFPA-MBMLMW_MOD3-EN.pdf.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). 2022. "سدّ الفجوات في البيانات المتصلة بالنوع الاجتماعي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة سيتطلب 22 عاماً". أخبار وقصص، 6 أيلول/سبتمبر. تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2022/09/it-will-take-22-years-to-close-sdg-gender-data-gaps.

_____. 2024أ. *الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لعام 2024: تسخير الحماية الاجتماعية لتحقيق المساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود والتحول*. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

_____. 2024ب. "القيادات السياسية النسائية لعام 2024". ملصق. تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://www.unwomen.org/sites/default/files/2024-06/Poster-Women-political-leaders-2024-en.pdf.

المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوروبا وآسيا الوسطى. 2023. "الجانب المظلم للتحول الرقمي: العنف القائم على التكنولوجيا ضد النساء في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى". هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://eca.unwomen.org/sites/default/files/2024-01/research-tf-vaw_full-report_24-january2.pdf.

_____. 2024. "إطلاق التحالف من أجل التعافي الشامل والمراعي للنوع الاجتماعي في أوكرانيا، بدعم قوي من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني"، 12 حزيران/يونيو. تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2025. https://eca.unwomen.org/en/stories/news/2024/06/alliance-for-gender-responsive-and-inclusive-recovery-in-ukraine-launched-with-strong-support-of-governments-un-agencies-private-sector-and-civil-society.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. 2024. *التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة: لمحة عامة عن النوع الاجتماعي لعام 2024*. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2021. *استجابات الحكومات لجائحة كوفيد19-: دروس مستفادة حول المساواة بين الجنسين في عالم يموج بالاضطرابات*. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البنك الدولي. 2024أ. "تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2024". كتيب الموجز التنفيذي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

_____. 2024ب. "الإصلاحات". قاعدة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون. تاريخ الاطلاع: شباط/فبراير 2024. https://wbl.worldbank.org/en/reforms.

_____. 2024ج. *تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2024*. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

للاطلاع على المصادر التي لم ترد الإشارة إليها في هذا الموجز، يُرجى تنزيل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون *استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة* (E/CN.6/2025/3/Rev.1).

يسلط هذا التقرير الموجز الضوء على النتائج الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن مراجعة وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي يعد أشمل تقييم متاح على الصعيد العالمي للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وفي عام 2025، يحتفل العالم بمرور 30 عاماً على اعتماد منهاج العمل، وهو خطة ذات رؤية وُضعت عام 1995 ووافقت عليها 189 حكومة بغية تحقيق المساواة في الحقوق لجميع النساء والفتيات.

وتعكس المراجعة تقييمات عالمية وإقليمية ووطنية لـ 159 دولة، وتلخص التقدم المُحرز وتحدد الأولويات للخطوات التالية. ويخلص التقرير إلى أن العديد من الدول قد قطعت أشواطًا في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بدءًا من حظر التمييز في التوظيف إلى اعتماد خطط العمل المناخي المراعية للمنظور الجنساني. يُساهم الابتكار في تسريع عملية التقدم، كما تتوفر فرص لتوسيع نطاق الاستراتيجيات المُجربة. ورُغم ذلك، لا يزال التمييز على أساس الجنس متجذرًا في جميع الاقتصادات والمجتمعات، مما يفرض قيودًا متواصلة على حقوق وآمال النساء والفتيات.

تعكس المشاركة الواسعة في المراجعة استمرارية الأثر والأهمية الحاسمة لمنهاج عمل بيجين، وخاصة في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم. واستنادًا إلى النتائج، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء لتصميم منهاج عمل بيجين+30. وهذا بدوره يساهم في جمع كافة الأطراف المعنيّة بغرض تحقيق وعود منهاج العمل والأهداف العالمية، مؤكدًا أن لكل فرد دورًا يؤديه.

New York, NY 10017, USA
unwomen.org
instagram.com/unwomen
facebook.com/unwomen
x.com/un_women
youtube.com/unwomen
flickr.com/unwomen

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
لكل النساء والفتيات
BEIJING +30